



محضر جلسة إستثنائية للمجلس البلدي لسنة 2021 بتاريخ 24 أوت 2021

انعقدت يوم الثلاثاء 24 أوت 2021 على الساعة السادسة مساء (00^h 18) بمقر بلدية نفطة الجلسة الإستثنائية للمجلس البلدي المؤجلة بسبب عدم إكمال النصاب والتي كان من المقرر عقدها يوم الأحد 22 أوت 2021 برئاسة السيد مراد الأسود رئيس البلدية وبحضور السادة :

- هشام قـدور : عضو مجلس بلدي
- عبد القادر بنعزوز : عضو مجلس بلدي
- خالد العقبي : عضو مجلس بلدي
- محمد الصالحة : عضو مجلس بلدي
- سامية محمدي : عضو مجلس بلدي
- الأخضر الصغير : عضو مجلس بلدي
- صابرين الزقاري : عضو مجلس بلدي

أعضاء المجلس البلدي.

♦ **المتغيبون بدون عذر السادة :** هيثم الذويبي : مساعد أول لرئيس البلدية، كوثر الأدغم، توفيق سنيحة، سميرة عون، أيمن عليو، سليمان السعدي، إيناس الخنيسي، عائشة الأسعد، نفيسة بالصغير، بلقاسم جلود : أعضاء المجلس البلدي.

وتولى كتابة الجلسة السيد مراد الأسود رئيس البلدية بكافة أعضاء المجلس البلدي الحاضرين فاتحا الجلسة

في البداية رحب السيد مراد الأسود رئيس البلدية بكافة أعضاء المجلس البلدي الحاضرين فاتحا الجلسة المؤجلة حيث كانت مقررّة ليوم الأحد 22 أوت 2021 نظرا لعدم إكمال النصاب القانوني للمجلس وبالتالي فإن هذه الجلسة تعقد بمن حضر من الأعضاء على أن يتم إتخاذ القرار بما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس تبعا لما جاء بالفصل 220 من مجلة الجماعات المحلية.

ثم تلى عليهم جدول أعمال الجلسة و المتضمن العناصر التالية :

1- القائمة النهائية للمترشحين للحصول على مقاسم سكنية "السلام" و "العيون".

2- مسائل مختلفة.

♦ النظر في طريقة التفويت في المقاسم السكنية بكل من تقسيم "العيون" و "السلام" (بدون تهئية)

♦ النظر في إتخاذ قرار إتمام عملية التفويت في بقية المقاسم بكل من تقسيم " النخيل " و "البساتين".

♦ النظر في إتخاذ قرار تغيير موقع مشروع مركب الأعلاف لصاحبه الهادي حناشي بطريق الأمراح وبعض المسائل الأخرى إن وجدت.

بخصوص المحور الأول تم الإتفاق على إرجاء النظر فيه الى الجزء الثاني من الجلسة بهدف حضور أكثر عدد من السادة الأعضاء نظرا لأهميته على إعتبار وأن البعض منهم مازال يقضي عطلته الصيفية خارج المنطقة. وبالتالي الشروع في النظر في المحور الثاني في المسائل المختلفة.

II – مسائل مختلفة :

♦ النظر في طريقة التفويت في المقاسم السكنية بكل من تقسيم "العيون" و "السلام" (بدون تهينة) :

النظر في التمشي الخاص بالتفويت في المقاسم بكل من تقسيمي "السلام" و "العيون" بدون تهينة نظرا لضعف الإمكانات المالية للمقترحين على إعتبار وأن جلهم من الحالات الإجتماعية. وقد تمت الموافقة بالإجماع على هذا المقترح من طرف المجلس البلدي وفوض للسيد رئيس البلدية مراسلة المصالح الجهوية لأمالك الدولة لطلب تقرير إختبار للثمن المرجعي الخاص بعملية التفويت

♦ النظر في إتخاذ قرار إتمام عملية التفويت في بعض المقاسم بكل من تقسيمي "النخيل" و "البساتين" :

الموافقة بالإجماع على مواصلة عملية البيع بالمزاد العلني لبعض المقاسم التي تم إختيارها سابقا أو التي سيتم عليها الإختيار مستقبلا والتي لا تندرج ضمن المقاسم ذات الصبغة الإجتماعية وذلك حال توفر الظروف الأمنية لذلك.

♦ النظر في إتخاذ قرار تغيير موقع مشروع مركب الأعلاف لصاحبه الهادي حناشي بطريق الأمراح :

تم الإتفاق على تمكين السيد الهادي حناشي من وعد بيع في المنطقة الصناعية طريق حزوة II "درجين" لإنجاز مشروع صناعي يتمثل في معمل لإستخراج ورحي الأعلاف من فواضل النخيل تبعا لطلبه الوارد على البلدية في الغرض.

كما تم النظر في بعض المسائل الأخرى والمبينة كالآتي :

♦ مطلب المواطنة تقوى بنت عبد الرزاق اللموشي :

مطلب وارد على البلدية بتاريخ 18 أوت 2021 تحت عدد 1364 من المواطنة تقى اللموشي حول طلب فسخ عقد كراء حديقة بن فرج الله بنفطة وذلك للظروف العامة بسبب تقشي وباء "كورونا" وما صاحبه من حجر صحي جعل المعنية بالأمر تعدل عن إنجاز المشروع خوفا من أن يؤول مشروعها الى الفشل والإفلاس : وبعد التشاور بين أعضاء المجلس البلدي تم الإتفاق بالإجماع على إيقاف العمل بعقد التسويغ بداية من تاريخ هذه الجلسة مع طرح الدين الذي تخلد بذمتها لكامل مدة التسويغ نظرا للظروف الإستثنائية لتقشي وباء "كورونا" ولوضعها الإجتماعي الى جانب عدم إنجاز مشروعها خاصة وهي شابة من حاملي الشهادات العليا حيث لم تحصل على التمويل اللازم لإنجاز المشروع وبالتالي لم تقم بإستغلال الحديقة الموضوعة على ذمتها.

هذا وفي حدود الساعة الثامنة والنصف ليلا من نفس اليوم والتاريخ المذكورين أعلاه تم إيقاف أعمال الجلسة. وقد شكر السيد رئيس البلدية الحضور على ما أبدوه من إستعداد للعمل من أجل الصلحة العامة ودعم التنمية بمدينة نفطة مع ترك الجلسة مفتوحة لإستكمال بقية المحاور حال رجوع بعض الإخوة أعضاء المجلس البلدي المتواجدين خارج المنطقة وذلك مع بداية الشهر القادم.

انعقدت يوم الجمعة 23 سبتمبر 2021 على الساعة السادسة مساء (18.00^h) بمقر بلدية نفطة الجلسة الإستثنائية في جزئها الثاني والمؤجلة والتي كانت مقررة ليوم السبت 18 سبتمبر 2021 نظرا لعدم إكمال النصاب القانوني للمجلس البلدي والمنعقدة في جزئها الأول بتاريخ 24 أوت 2021 برئاسة السيد مراد الأسود رئيس البلدية وبحضور السادة : هيثم الذويبي : مساعد ثاني لرئيس البلدية، هشام قدور، سميرة عون، خالد العقبي، محمد الصالحة، سامية محدي، الأخضر الصغير، صابرين الزقاري : أعضاء المجلس البلدي.

♦ المتغيبون بدون عذر السادة : توفيق سنيحة، كوثر الأدغم، عبد القادر بنعزوز، أيمن عليو، سليمان السعدي، إيناس الخنيسي، عائشة الأسعد، نفيسة بالصغير، بلقاسم جلود، : أعضاء المجلس البلدي.

في البداية رحب السيد مراد الأسود رئيس البلدية بالحضور شاكرا لهم تلبية الدعوى موضحا أن هذه الجلسة هي تتمة لما جاء بالجلسة الإستثنائية في جزئها الأول بتاريخ 24 أوت 2021 والتي بقية مفتوحة نظرا لكثافة المواضيع المطروحة.

وقبل أن يتطرق الى تلاوة جدول الأعمال دعى الحضور للنظر في إستقلالات كل من السادة :

- أيمن عليو : عضو المجلس البلدي ورئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة والواردة إستقالته على البلدية بتاريخ 29 جويلية 2021 تحت عدد 1284 بمكتوب مضمون الوصول مع إعلام بالوصول.
- بلقاسم جلود : عضو المجلس البلدي ورئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة والواردة إستقالته على البلدية بتاريخ 29 جويلية 2021 تحت عدد 1285 بمكتوب مضمون الوصول مع إعلام بالوصول

وبعد النقاش والتداول في الموضوع من طرف السادة الأعضاء وعملا بما جاء بمجلة الجماعات المحلية الصادرة بالقانون عدد 29 لسنة 208 المؤرخ في 09 ماي 2018 وخاصة الفصل من 205 و 251 و 252 تمت الموافقة بالإجماع من طرف الحاضرين على طلبي الإستقالة لكل من عضوي المجلس البلدي أيمن عليو وبلقاسم جلود والتفويض للسيد رئيس البلدية بإجراء ما يتعين في الغرض.

ثم تطرق المجلس لمواصلة دراسة جدول الأعمال بالتفصيل والخاص بحمور مسائل مختلفة والتي تمت إضافتها ضمن الجزء الثاني من الجلسة والمبينة كما يلي :

♦ النظر في تمكين عدد 03 مواطنين من أصحاب الأراضي بتقسيم بنفرج الله إجتماعي من مقاسم تعويضية بتقسيم "السلام".

♦ لنظر في تحديد المسؤوليات صلب اللجان الغير ناشطة.

♦ النظر في ترفيع وتحويل إتمادات بميزانية العنوان الثاني لسنة 2021.

♦ النظر في المصادقة على كراس الشروط والسعر الإفتتاحي الخاص بلزمة السوق الأسبوعية واليومية والظرفية بنفطة لسنة 2022.

الى جانب النظر في المحو الأول المدرج بجدول الأعمال والمذكور بالجزء الأول بالجلسة والخاص بتحديد القائمة النهائية للمترشحين للحصول على مقاسم سكنية "السلام" و "العيون".

♦ النظر في تمكين عدد 03 مواطنين من أصحاب الأراضي بتقسيم بنفرج الله إجتماعي من مقاسم

تعويضية بتقسيم "السلام" : حيث تم إجراء عملية القرعة لكل من محمد بن عبد الحفيظ بولحية وعادل بن عبد الرزاق التواتي ومحمد العروسي بن عبد الله يقضان في المقاسم الكائنة بتقسيم السلام وأرقامها 133 - 134 - 136 وذلك بسبب رفضهم للقطع التي تم تمكينهم منها سابقا بتقسيم بنفرج الله إجتماعي لوجودها قرب مدجنة مركيش وهو ما يجعلها غير صالحة للسكن حسب زعمهم وقد تم تمكينهم من وعود بيع من طرف النيابة الخصوصية السابقة. هذا وأفضت عملية القرعة الى النتائج التالية :

ع/ر	الإسم والقب	التقسيم	رقم القطعة	المساحة	الملاحظات
01	محمد بن عبد الحفيظ بولحية صاحب بطاقة تعريف وطنية رقم 03183301	السلام	133 عوضا عن القطعة عدد 7 بتقسيم بن فرج الله إجتماعي	171,10 م ²	التأكد من مطابقة المساحة المسندة سابقا مع المساحة الجديدة وإتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض.
02	عادل بن عبد الرزاق التواتي صاحب بطاقة تعريف وطنية رقم 06122379	السلام	134 عوضا عن القطعة عدد 34 بتقسيم بن فرج الله إجتماعي	181,85 م ²	التأكد من مطابقة المساحة المسندة سابقا مع المساحة الجديدة وإتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض.
03	محمد العروسي بن عبد الله يقضان صاحب بطاقة تعريف وطنية رقم 03008651	السلام	136 عوضا عن القطعة عدد 63 بتقسيم بن فرج الله إجتماعي	170,90 م ²	التأكد من مطابقة المساحة المسندة سابقا مع المساحة الجديدة وإتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض.

وقد تمت الموافقة بالإجماع من طرف الحاضرين على ما جاء بعملية القرعة والتفويض للسيد رئيس البلدية بإتمام إجراءات عقود التعويض لفائدتهم.

كما إستعرض المجلس بعض الوضعيات من ذلك وضعية السيد الطيب بالعيد على سبيل الذكر وهو من الموعدين بقطعة أرض سكنية من طرف النيابة السابقة برئاسة المرحوم الزين الرحموني حيث تم إلحاقه رغم أنه لم يكن موجود بالقوائم السابقة للموعودين، وبالتالي المطلوب ضرورة التدقيق والتحيين لقائمة الموعدين وتمكينهم من الأراضي وعددهم حوالي 14 شخص بتقسيم "السلام" تبعا لما جاء بمحاضر جلسات سابقة.

♦ النظر في تجديد المسؤوليات صلب اللجان الغير ناشطة (محور جديد) تم إدراجه نظرا للأهمية في سير

عمل المجلس البلدي :

هذا وقد قام السيد رئيس البلدية بإقتراح تغيير في رئاسة بعض اللجان الغير ناشطة من ذلك لجنة المالية والشؤون الإقتصادية ومتابعة التصرف التي أعلن رئيسها عن طريق وسائل التواصل الإجتماعي عن انسحابه من المجلس البلدي ولم يقدم أي إستقالة رسمية للمجلس وعلى إعتبار أهمية اللجنة في سير العمل البلدي من ذلك إعداد وختم الميزانية الى جانب عضويته في لجنة التمويل العمومي للجمعيات الرياضية والثقافية والإجتماعية وحيث تمت مراسلة السيد توفيق سنيحة لعقد جلسة لجنته للنظر في مقترح مشروع الميزانية المعروض والذي تمت إحالته نسخ منه على السادة أعضاء المجلس البلدي للنظر وتقديم مقترحات صلب اللجنة المذكورة لتعديله وإبداء الرأي فيه غير أن المعني بالأمر لم يقم بأي مبادرة لعقد هذه اللجنة وبلدية مرتبطة بأجال محددة لإحالة ملف مشروع الميزانية على أنظار السيد أمين المال الجهوي لإبداء الرأي وعرضه على المجلس البلدي للمصادقة عليه. كذلك بالنسبة للسيدة نفيسة بالصغير رئيسة لجنة الفنون والثقافة والتربية والتعليم والتي لم تعقد لجنتها منذ مدة طويلة نظرا لإقامتها خارج المنطقة على إثر زواجها.

وبالتالي وعلى إثر التداول في الموضوع تم الإتفاق على مراسلة المعنيين بالأمر بخصوص الإستعداد من عدمه لتنشيط اللجان الموكول لهم رئاستها. وعلى ضوء مدى تفاعلهم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض كما تم إقتراح الإتصال المباشر بالمعنيين بالأمر والإستماع لوجه نظرهم في مدة إستعدادهم لمواصلة العمل في رئاسة اللجان الموكولة اليهم.

هذا وعرض على الأنسة صابرين الزقاري رئاسة لجنة الإعلام والتواصل والتقييم خلفا للسيد علي السلام عضو المجلس البلدي المستقيل سابقا على أن تحدد موافقتها لاحقا.

♦ النظر في ترفيع وتحويل إتمادات بميزانية العنوان الثاني لسنة 2021 :

1 - تنقيح الميزانية سنة 2021 :

أحال السيد مراد الأسود رئيس البلدية الكلمة الى السيد راشد نصر الكاتب العام للبلدية حيث أشار الى أنه قد تم إحالة الإتماد المخصصة لدعم مجهود النظافة في إطار الإستعداد لموسم السياحة الصحراوية لسنة 2021 على السيد قابض المالية بنفطة محتسب بلدية نفطة و قدرها 50 ألف دينار تبعا لما جاء بمراسلة السيد وزير السياحة تحت عدد 2021-16-0201-0002623 بتاريخ 2021/08/26. مما إستوجب إجراء تنقيح بالترفيغ في ميزانية العنوان الثاني لبلدية نفطة لسنة 2021 وحيث تمت مراسلة السيد أمين المال الجهوي بخصوص المقترح الخاص بالترفيغ المذكور حسب مكتوب البلدية بتاريخ 2021/09/09 تحت عدد 1764 وذلك عملا بالفصول من

177 الى 179 من مجلة الجماعات المحلية الصادرة بالقانون عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 وقد أجاب حسب مكتوبه بتاريخ 2021/09/10 والوارد على البلدية تحت عدد 1581 بتاريخ 2021/09/15 بعدم الاعتراض على هذا التنقيح والمين كما يلي :

(1)- الموارد :

يتم الترفيع في موارد العنوان الثاني من 2.014.891.551 الى 2.064.891.551 وذلك حسب المعطيات التالية :

- بالزيادة في الفصل 120.08 - 02 موارد جديدة بمبلغ 50.000.000 وبالتالي يتم التنقيح في موارد الميزانية (للعنوان الأول والثاني) لسنة 2021 من 4.834.891.551 الى 4.884.891.551 وذلك بزيادة بمبلغ 50.000.000 حسب ما هو مبين بالجدول التالي :

الفصل	الفقرة	ف. فرعية	نوع الموارد	المقايض الموافق عليها بالميزانية الحالية	بالزيادة	المقايض بعد التنقيح
جملة الصنف السابع :				1.803.597.929	-	1.803.597.929
جملة الصنف الثامن :				162.406.465	-	162.406.465
جملة الجزء الثالث :				1.966.004.394	-	1.966.004.394
120.08	01	00	نقل فواضل	48.887.157	-	48.887.157
120.08	02	00	موارد جديدة	-	50.000.000	
جملة الصنف الثاني عشر :				-	50.000.000	50.000.000
جملة الجزء الخامس :				48.887.157	50.000.000	98.887.157
جملة موارد العنوان الثاني :				2.014.891.551	50.000.000	2.064.891.551
جملة موارد العنوان الأول :				2.820.000.000	-	2.820.000.000
جملة موارد الميزانية :				4.834.891.551	50.000.000	4.884.891.551

2 - النفقات :

يتم الترفيع في نفقات العنوان الثاني من 2.020.891.551 الى 2.070.891.551 وذلك حسب المعطيات التالية :

- بالزيادة في الفصل 110.08 نفقات مسددة من إعتمادات محالة ذات صبغة سياحية بمبلغ 50.000.000 وبالتالي يتم تنقيح في نفقات الميزانية (العنوان الأول والثاني) لسنة 2021 من 4.834.891.551 الى 4.884.891.551 بالزيادة بمبلغ 50.000.000 حسب بيانات الجدول التالي :

الفصل	الفقرة	ف.ف	نوع الفقات	النفقات الموافق عليها بالميزانية الحالية		مبلغ التعديل		النفقات بعد التنقيح	
				الجدول - ج- إعتمادات التعهد	الجدول - ت- إعتمادات الدفع	الزيادة		الجدول - ج- إعتمادات التعهد	الجدول - ت- إعتمادات الدفع
				الإعتمادات المرخص فيها بالميزانية الحالية	المرخص فيها بالميزانية الحالية	موارد منقولة	موارد جديدة	الإعتمادات المرخص فيها بالميزانية الحالية	الإعتمادات المرخص فيها بالميزانية الحالية
			جملة القسم السادس :	1.972.004.394	1.972.004.394	-	-	1.972.004.394	1.972.004.394
			جملة الجزء الثالث :	1.972.004.394	1.972.004.394	-	-	1.972.004.394	1.972.004.394
110.08			نفقات مسددة من اعتمادات محالة لإنجاز مشاريع ذات صبغة سياحية	48.887.157	48.887.157	-	50.000.000	48.887.157	98.887.157
			جملة الفصل 110.08 :	48.887.157	48.887.157	-	50.000.000	48.887.157	98.887.157
			جملة نفقات العنوان الثاني :	1.256.149.268	2.020.891.551	-	50.000.000	1.256.149.268	2.070.891.551
			جملة نفقات العنوان الأول :	-	2.814.000.000	-	-	-	2.814.000.000
			جملة نفقات الميزانية :	1.256.148.998	4.834.891.551	-	50.000.000	1.256.148.998	4.884.891.551

وقد وافق الحاضرون بالإجماع على هذا المقترح وفوض للسيد رئيس البلدية إتمام الإجراءات اللازمة في الغرض.

(II)- تحويل إتمادات بنفقات العنوان الثاني :

بين السيد الكاتب العام للبلدية وأنه تبعاً لجلسة المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 20 ماي 2021 حول إجراء تنقيح بالمخطط الإستثماري لسنة 2021 المصادق عليه بتاريخ 12 ديسمبر 2020 بزيادة مبلغ 120.400.000 لفائدة مشروع تعبيد حي القطاعية 1 و 2 (مشاريع القرب) على إعتبار و أنه على إثر تقييم العروض تبين و أن العرض الأقل ثمناً قدره 1070.400.000 في حين أن الإتمادات المخصصة للمشروع من طرف مصالح صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية مقدرة بـ 950.000.000 و تخفيضها من مشروع إقتناء معدات النظافة المبرمج خلال سنة 2021 ، مع الإشارة و أنه عند توزيع الإتمادات المخصصة لمشاريع المخطط الإستثماري لسنة 2021 تم إدراج مبلغ 100 أ.د. على وجه الخطأ بالفصل 01-06.606 إقتناء معدات النظافة و الطرقات و قدره 100 أ.د. في حين أنه مخصص للفصل 02-06.615 تهيئة المنتزهات و هو ما إستوجب إجراء تحويل في نفقات العنوان الثاني بمبلغ 220.400.000 و قد تم إحالة هذا المقترح الخاص بتعديل الميزانية على السيد أمين المال الجهوي تبعاً لمكتوبنا عدد 507 بتاريخ 2021/03/11 و ذلك عملاً بالفصول من 177 الى 179 من مجلة الجماعات المحلية الصادرة بالقانون عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 لإبداء الرأي وقد أجاب حسب مكتوبه بتاريخ 2021/09/10 والوارد على البلدية تحت عدد 1581 بتاريخ 2021/09/15 بعدم الإعتراض على هذا التنقيح والمين كما يلي :

- **بالزيادة** بمبلغ 220.400.000 من الموارد الجديدة والمبينة بالفصول التالية :

- الفصل 06.613 - 02 تعبيد الطرقات : بمبلغ 120.400.000
 - الفصل 02-06.615 تهيئة المنتزهات بمبلغ 100.000.000
 - **بالتخفيض** بمبلغ 220.400.000 بالفصل التالي :
 - الفصل 01 - 06.606 إقتناء معدات النظافة و الطرقات : بمبلغ 220.400.000
- والمبينة بالجدول التالي :

النفقات بعد التنقيح			مبلغ التعديل				النفقات الموافق عليها بالميزانية الحالية			نوع الفقات	ف.ف	الفقرة	الفصل
الجدول- ت- إعتمادات الدفع المرخص فيها بالميزانية الحالية	الجدول - ج- إعتمادات التعهد		النقص		الزيادة		الجدول- ت- إعتمادات الدفع المرخص فيها بالميزانية الحالية	الجدول - ج- إعتمادات التعهد					
	الإعتمادات المرخص فيها بالميزانية الحالية	الإعتمادات المنقولة						الإعتمادات المرخص فيها بالميزانية الحالية	الإعتمادات المنقولة				
93.023.108	93.023.108	69.023.108	-	-	-	-	93.023.108	93.023.108	69.023.108	دراسات أخرى	00	20	06.600
93.023.108	93.023.108	69.023.108	-	-	-	-	93.023.108	93.023.108	69.023.108	جملة الفصل 06.600 :			
31.383.000	31.383.000	-	-	-	-	-	31.383.000	31.383.000	-	إقتناء أراضي	00	00	06.601
31.383.000	31.383.000	-	-	-	-	-	31.383.000	31.383.000	-	جملة الفصل 06.601 :			
440.000	440.000	440.000	-	-	-	-	440.000	440.000	440.000	المستودع البلدي	00	03	06.603

201.836.408	201.836.408	101.836.408	-	-	-	-	201.836.408	201.836.408	101.836.408	أشغال تهيئة مختلفة	00	05	
202.276.408	202.276.408	102.276.408	-	-	-	-	202.276.408	202.276.408	102.276.408	جملة الفصل 06.603 :			
7.065.293	7.065.293	2.885.740	-	-	-	-	7.065.293	7.065.293	2.885.740	برامج وتجهيزات إعلامية مختلفة	00	20	06.605
7.065.293	7.065.293	2.885.740	-	-	-	-	7.065.293	7.065.293	2.885.740	جملة الفصل 06.605 :			
452.157.787	452.157.787	172.557.787	220.400.000	-	-	-	672.557.787	672.557.787	172.557.787	إقتناء معدات النظافة والطرق	00	01	06.606
12.557.763	12.557.763	12.557.763	-	-	-	-	12.557.763	12.557.763	12.557.763	إقتناء معدات وتجهيزات أخرى	00	02	
464.715.550	464.715.550	185.115.550	-	-	-	-	685.115.550	685.115.550	185.115.550	جملة الفصل 06.606 :			
2.950.000	2.950.000	-	-	-	-	-	2.950.000	2.950.000	-	إقتناء وسائل النقل	00	00	06.608
2.950.000	2.950.000	-				-	2.950.000	2.950.000	-	جملة الفصل 06.608 :			
539.000	539.000	539.000	-	-	-	-	539.000	539.000	539.000	أشغال الصيانة والتعهد	00	04	06.610
539.000	539.000	539.000	-		-	-	539.000	539.000	539.000	جملة الفصل 06.610 :			
136.484.392	136.484.392	136.484.392	-		-	-	136.484.392	136.484.392	136.484.392	بناء الأرصفة	00	01	06.613
620.400.012	620.400.012	500.000.012	-		120.400.000	-	500.000.012	500.000.012	500.000.012	تعبيد الطرقات	00	02	
44.564.743	44.564.743	44.564.743	-		-	-	44.564.743	44.564.743	44.564.743	أشغال الصيانة والتعهد	00	03	
801.449.147	801.449.147	681.049.147	-		-	-	681.049.147	681.049.147	681.049.147	جملة الفصل 06.613 :			
10.000.000	10.000.000	10.000.000	-		-	-	10.000.000	10.000.000	10.000.000	تعهد البنايات المتداعية للسقوط	00	02	06.614
4.594.500	4.594.500	4.594.500	-		-	-	4.594.500	4.594.500	4.594.500	إحداث المصببات المراقبة ومركز التحويل وتهيئتها	00	04	
242.190.146	242.190.146	139.960.146	-		-	-	242.190.146	242.190.146	139.960.146	عمليات التهيئة والتهذيب الأخرى	00	06	

256.784.646	256.784.646	154.554.646	-	-	-	256.784.646	256.784.646	154.554.646	جملة الفصل 06.614 :			
100.000.000	100.000.000	-	-	-	100.000.000	-	-	-	تهيئة المنتزهات	00	02	06.615
6.129.776	6.129.776	6.129.776	-	-	-	6.129.776	6.129.776	6.129.776	عمليات التهيئة والتجميل الأخرى	00	05	06.615
106.129.776	106.129.776	6129.776	-	-	-	6.129.776	6.129.776	6129.776	جملة الفصل 06.615 :			
666	666	666	-	-	-	666	666	666	بناء المنشآت الرياضية وتهيئتها	00	04	06.616
4.727.800	4.727.800	4.727.800	-	-	-	4.727.800	4.727.800	4.727.800	أنشغال الصيانة والتعهد	00	21	
4.728.466	4.728.466	4.728.466	-	-	-	4.728.466	4.728.466	4.728.466	جملة الفصل 06.616 :			
960.000	960.000	960.000	-	-	-	960.000	960.000	960.000	بناء المسالخ وتهيئتها	00	04	06.617
960.000	960.000	960.000	-	-	-	960.000	960.000	960.000	جملة الفصل 06.617 :			
1.972.004.394	1.972.004.394	1.207.261.841	220.400.000	-	220.400.000	-	1.972.004.394	1.972.004.394	1.207.261.841	جملة القسم السادس :		
1.972.004.394	1.972.004.394	1.207.261.841	220.400.000	-	220.400.000	-	1.972.004.394	1.972.004.394	1.207.261.841	جملة الجزء الثالث :		
48.887.157	48.887.157	48.887.157	-	-	-	-	98.887.157	98.887.157	48.887.157	نفقات مسددة من اعتمادات محالة لإنجاز مشاريع ذات صبغة سياحية		110.08
98.887.157	98.887.157	48.887.157				-	98.887.157	98.887.157	48.887.157	جملة الفصل 110.08 :		
2.070.891.551	2.070.891.551	1.256.149.268	220.400.000	-	220.400.000	-	2.070.891.551	2.070.891.551	1.256.149.268	جملة نفقات العنوان الثاني :		
2.814.000.000	2.814.000.000	-	-	-	-	-	2.814.000.000	2.814.000.000	-	جملة نفقات العنوان الأول :		
4.884.891.551	4.884.891.551	1.256.148.998	220.400.000	-	220.400.000	-	4.884.891.551	4.884.891.551	1.256.148.998	جملة نفقات الميزانية :		

و بعد التشاور و النقاش بين السادة الأعضاء الحاضرين تمت الموافقة بالإجماع على إجراء هذا التعديل و فوض للسيد رئيس البلدية إتمام الإجراءات اللازمة في الغرض لخلاص مستحقات المزودين و المقاولين حفاظا على شفافية و مصداقية المجلس تجاه المتعاملين مع البلدية .

• النظر في المصادقة على كراس الشروط والسعر الإفتتاحي الخاص بلزمة السوق الأسبوعية واليومية والظرفية بنقطة لسنة 2022 : حيث أحييت الكلمة الى السيد راشد نصر كاتب عام البلدية لتقديم كراس الشروط المعدة في الغرض والمبينة على النحو التالي :

العنوان الأول : مقتضيات عامة

توطئة :

تنطبق أحكام هذا الكراس ، ما لم تخالفها نصوص خاصة ، على لزمة السوق الأسبوعية و اليومية والظرفية بنقطة :

الفصل الأول : لغاية تنظيم مسالك التوزيع ودعم الحركية الاقتصادية بالأسواق من خلال إحكام العلاقة بين كافة المتدخلين بهدف تحقيق جودة الخدمات وتوفير فضاءات ومرافق عمومية عصرية ، قرر المجلس البلدي ببلدية نفطة خلال الجلسة الاستثنائية و المنعقدة بتاريخ تسويغ لزمة السوق الأسبوعية و اليومية و الظرفية بنقطة.

مكان انتصاب السوق الأسبوعية بطحاء الكواوشه بمنطقة السني و الطرقات المؤدية لها باستثناء الطريق الوطنية رقم 03 العابرة على قنطرة واد البورة و ساحة الاستقلال بزاوية قديلة.

هذا ولمانح اللزمة الحق في تغيير هذا الموقع الى أي مكان اخر بالمنطقة البلدية كلما اقتضت الضرورة لذلك و لايمكن بأي حال من الأحوال لصاحب اللزمة الاعتراض أو طلب تعويضات في ذلك.

الفصل 2 : يمكن أن تسند لزمة استغلال السوق الأسبوعية واليومية و الظرفية إلى كل شخص طبيعي أو معنوي يستجيب للشروط الواردة بكراس الشروط والتشريع الجاري به العمل ، وذلك لمدة سنة واحدة غير قابلة للتجديد.

الفصل 3: تحتوي السوق الأسبوعية و اليومية والظرفية بنقطة خاصة على:

- مواقع مخصصة لبيع المنتجات .
- مأوى سيارات.
- مكان للتزويد ومسالك وممرات كفيلة بتزويد المواقع بصفة لا تعرقل حركة بقية الأطراف.
- ممرات للمترجلين ورواد السوق والمتساكنين.

العنوان الثاني: شروط منح اللزمة

الفصل 4: تمنح اللزمة بعد الإعلان للمنافسة قبل 20 يوما على الأقل عن طريق طلب عروض مفتوح باعتماد الظروف المغلقة .

الفصل 5: يقدم الترشح للمشاركة على مطبوعة خاصة تسحب من مقرا دائرة بلدية نفطة بعد تعميمها وإمضاءها مرفقة بالوثائق التالية:

1. كراس الشروط هذا ممضى من طرف المترشح ومعرف بإمضائه.
2. كشف في الموارد البشرية والمعدات عند الاقتضاء التي ستوضع على ذمة اللزمة (يتم ضبط عدد الأشخاص الواجب توفيرهم لإدارة السوق من قبل الجماعة المحلية بموجب إعلان طلب العروض).
3. شهادة سارية المفعول في الانخراط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
4. نظير من الباتيندة سارية المفعول (المعرف الجبائي) طبقا لمقتضيات الفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.
5. شهادة تثبت تسوية الوضعية الجبائية للمترشح.
6. شهادة إبراء من الديون الراجعة للجماعات المحلية.
7. نسخة من العقد التأسيسي للشركة إذا كان المتعهد شخصا معنويا.
8. تصريح على الشرف يثبت أن مقدم العرض ليس في حالة إفلاس.

9. إثبات تأمين ضمان وقتي (10/1 من السعر الافتتاحي) د مسلم من قبل قابض

المالية محتسب الجهة المانحة للزمة.

10. دراسة مالية مفصلة للسوق موضوع العرض وتقديم كلفة الاستغلال التقديري للمشروع

ودراسة المردودية مفصلة لمختلف التكاليف وأصناف التعريفات وكل ضوارب الاحتساب .

11. تجارب مقدم العرض وشركائه في مجال استغلال الأسواق .

توضع الوثائق المذكورة بظرف مغلق لا يتضمن أي معطيات حول مقدم العرض إلا عبارة "لا يفتح لزمة استخلاص معالم السوق الأسبوعية و اليومية و الظرفية بنفطة " لسنة 2021 .

ويرسل بالبريد مضمون الوصول أو بالبريد السريع أو يودع بمكتب ضبط الجهة المانحة للزمة

مقابل وصل إثبات ويحدد آخر أجل لقبول الترشيحات ضمن إعلان طلب العروض .

ويمكن للمتريش أن يطلب معلومات أو إيضاحات حول اللزمة من المصلحة المتعده بطلب

العروض لدى الجهة المانحة للزمة (محاضر التثبيت للثلاث سنوات الأخيرة، رسم موقعي للسوق، امكانية ادخال عداد للماء الصالح للشرب أو عداد للكهرباء.....).

الفصل 6: يبقى مقدم العرض ملزما بعرضه لمدة أقصاها 60 يوما من تاريخ آخر أجل لقبول

العروض.

العنوان الثالث: منح اللزمة والآثار المترتبة عنها

الفصل 7: يقع اختيار صاحب اللزمة وشركائه حسب المقاييس التالية:

1. توفر جميع الوثائق المطلوبة بعنوان العرض الإداري.

2. اقتراح أعلى ثمن .

الفصل 8: تحتفظ الجهة المانحة للزمة بقرار الموافقة أو رفض العروض المقدمة والمتعلقة بإحالة

إستغلال السوق الأسبوعية العامة ، وفي حالة رفض العروض المقدمة تعلن الجهة المانحة للزمة أن طلب العروض غير مثير بقرار معلل ولا يترتب لمقدمي العروض في هذه الصورة أي حق في طلب التعويض.

الفصل 9: عند الموافقة على أحد العروض المقدمة يقوم مانح اللزمة بدعوة صاحب اللزمة لـ :

- تأمين مبلغ الضمان النهائي لدى السيد القابض محتسب البلدية في أجل أقصاه 72 ساعة من تاريخ الإعلان على نتائج اللزمة والمقدر بربرع الثمن النهائي المقدم من صاحب العرض الفائز.

- تأمين مبلغ ضمان تسجيل عقد اللزمة وكراس الشروط في أجل أقصاه 72 ساعة من تاريخ

الإعلان على نتائج اللزمة ويتم تحديد مبلغ الضمان المستوجب وفقا لأحكام مجلة التسجيل والطابع الجبائي.

- إمضاء عقد مطابق لمقتضيات كراس شروط وعقد اللزمة النموذجي والتشريع الجاري به العمل .

- تسجيل العقد وكراس الشروط بالقباضة المالية في أجل 10 أيام من تاريخ الإعلام من طرف مانح

اللزمة عن طريق إشعار مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ بمصادقة سلطة الإشراف ، وتحمل مصاريف التسجيل والطابع الجبائي على صاحب اللزمة.

- تقديم عقد تأمين لضمان المسؤولية المدنية عن الأضرار التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص

والبنائيات والتجهيزات الموجودة داخل السوق وذلك وفقا لمقتضيات الفصول 38 و39 من هذا الكراس.

ويدخل العقد حيز التنفيذ بعد واستيفاء الإجراءات المنصوص عليها بهذا الفصل وبداية من التاريخ

المضمن بالعقد.

الفصل 10: يدفع مبلغ اللزمة على أقساط شهرية متساوية يقع تسديد كل قسط منها مسبقا خلال

السبعة الأيام الأولى من كل شهر ، وذلك بداية من تاريخ دخول عقد اللزمة حيز التنفيذ .

وفي صورة عدم قيام صاحب اللزمة بخلاص القسط المستوجب بعد حلول أجل الخلاص، يوجه له مانح

اللزمة إنذارا بالدفع بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ أو بأي وسيلة أخرى قابلة للإثبات.

وإذا لم يقم صاحب اللزمة بتسديد القسط المطلوب بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ إنذاره وفقا

للإجراءات الواردة بالفقرة السابقة يحق للجهة المانحة للزمة فسخ العقد.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال استعمال الضمان النهائي المودع لدى القابض لخلاص الأقساط إلا

في صورة امتناع المستلزم عن الوفاء بالتزاماته المالية أو لتغطية نفقات وجوبية لم يقم المستلزم بتأديتها وبعد فسخ عقد اللزمة.

العنوان الرابع: استغلال السوق

الفصل 11: تسلم السوق لصاحب اللزمة بداية من تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ.

الفصل 12: يتعين على صاحب اللزمة إحترام أمثلة التهيئة الخاصة بالسوق والمعدة من قبل الجهة

المانحة.

الفصل 13: تقوم الجهة المانحة للزمة بتشخيص وضع السوق قبل بداية الإستغلال بحضور

صاحب اللزمة ويحرر في ذلك محضر وترفق نسخة من محضر التشخيص ممضاة من قبل الطرفين بعقد اللزمة.

الفصل 14: يؤمن صاحب اللزمة إستغلال المناطق المحيطة بالسوق من أماكن إنزال ومآوي

للسيارات والشاحنات ، وأماكن لوضع الفضلات التي يتم ضبطها وتحديدها وتنظيمها من قبل الجهة المانحة للزمة.

ويكون صاحب اللزمة ملزما بتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية لذلك ، وتحفظ الجهة

المانحة للزمة بحقها في تغيير نظام الوقوف والتوقف داخل فضاء السوق أو خارجه.

ولا يمكن لصاحب اللزمة توظيف أو إستخلاص أي معلوم بالمناطق المحيطة بالسوق بعنوان

وقوف وسائل النقل التابعة للتجار أو المنتجين أو غيرهم.

الفصل 15: يتعين على صاحب اللزمة:

- توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة لضمان استغلال السوق على الوجه المطلوب ووضعها على ذمة المستعملين من رواد السوق.

- توفير زي مميز وشارات خاصة بالأعوان التابعين لصاحب اللزمة بحيث يمكن تمييزهم عن غيرهم.

- إصلاح وتجديد التجهيزات الموضوعة على ذمته (حاويات النظافة

- العناية بالبيئة وسلامة المحيط داخل السوق ومحيط إشعاعه.

- توفير وسائل الوقاية و الاسعاف (في حالة وجود حرائق، حوادث طرقات في حالات تعطل حركة

- المرور، توفير الحواجز الحديدية في حالات الازدحام لدى المترجلين و رواد السوق).

الفصل 16: تتولى الجهة المانحة لعقد اللزمة مدّ صاحب اللزمة بقائمة المستغلين المرخص لهم في

تعاطي مختلف الأنشطة داخل السوق ومساحة المواقع التي يستغلونها .

الفصل 17 : يتعين على صاحب اللزمة:

- إعلام الجهة المانحة للزمة والجهات المؤهلة قانونا للقيام بعمليات المراقبة بكل المخالفات المرتكبة من قبل المستغلين والإجراءات المتخذة في شأنهم.

- إعلام الجهة المانحة للزمة والجهات المؤهلة قانونا بالحوادث التي قد تطرأ داخل السوق.

- إبلاغ المستغلين للمواقع بالسوق بكل التدابير المتخذة لحسن تسيير هذه السوق.

الفصل 18: حدد توقيت العمل داخل السوق وفقا لما يلي : من الساعة منتصف النهار الى منتصف

الليل وذلك يومي الأربعاء و الخميس من كل أسبوع.

يتم وجوبا إعلام صاحب اللزمة بكل تغيير يطرأ على التوقيت ، ولا يمكن لصاحب اللزمة تغيير

توقيت العمل داخل السوق دون الحصول على ترخيص مسبق من مانح اللزمة أو السلط الجهوية أو السلط المركزية وذلك إذا اقتضت القوانين المنظمة للأسواق ذلك.

غير أنه وبصفة استثنائية وبعد ترخيص كتابي مسبق من الجهة المانحة للزمة ، يمكن فتح السوق

في غير أوقات عملها حسب شروط تضمن حقوق جميع المتدخلين.

الفصل 19: تحمل مصاريف استغلال السوق والمناطق المحيطة به على صاحب اللزمة (أجرة

الأعوان التابعين له والمعدات والمقتضيات المتعلقة بالسوق ومصاريف الإصلاح والصيانة والنظافة والتجديد والأدوات ومعاليم إستهلاك الماء والكهرباء ومصاريف التأمين ...).

الفصل 20: يضمن صاحب اللزمة تمويل جميع مصاريف اللزمة ولا تقبل عمليات التمويل

بمقتضى الإيجار المالي.

الفصل 21: لا تضمن الجهة المانحة للزمة القروض التي تحصل عليها صاحب الزمة ولا ترخص

في رهن السوق موضوع الزمة.

الفصل 22: يتعهد السئلم بدفع الأداء على القيمة المضافة باحتساب نسبة 19 % من ربع المبلغ

الجمالي للزمة حسب أحكام الفصلين 54 و 55 من قانون المالية لسنة 2008 .

الفصل 23: يمكن لصاحب الزمة تقديم اقتراحات جديدة لمانح الزمة تهدف لتحسين إستغلال

السوق وتتولى الجهة المانحة للزمة دراسة هذه المقترحات ولها ان تقبلها أو أن تجري تعديلات عليها أو أن ترفضها.

الفصل 24 : يمكن لمانح الزمة أو الجهات المؤهلة قانونا مراقبة سير استغلال السوق بواسطة

أعوانها المكلفين بذلك ، ويمكن لهم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية التي تمكنهم من أداء مهامهم والمطالبة بالوثائق والمعطيات التي يرونها مناسبة

يتعين على صاحب الزمة تسهيل مهام المراقبين ومدّهم بالوثائق والمعطيات المطلوبة ويعتبر كل

تعطيل أو منع أو امتناع خطأ فادحا موجبا لفسخ العقد .

العنوان الخامس: المعاليم الموظفة داخل السوق

الفصل 25: يتعهد صاحب الزمة بتعليق تعريفية المعاليم للعموم بمدخل السوق (مهما كان نوعه) ،

وبقرب الفضاءات المروجة بها مختلف المنتجات في أماكن بارزة وواضحة ، وتكون الكتابة بأحرف بيضاء وكبيرة الحجم طبقا للتشريع الجاري به العمل. كما لا يمكن لصاحب الزمة استخلاص :

معاليم منح لزمة الملك البلدي أو الجهوي العمومي أو الخاص أو اشغاله أو الانتفاع به و المبينة كما يلي:

1 - معلوم الذبح

2 - معلوم المراقبة الصحية على اللحوم

3 - معلوم الإشغال الوقي للطريق العام من طرف أصحاب المقاهي والمطاعم والنصبات وكل شخص يتعاطى نشاطا في إطار منشأة غير قارة

4 - معلوم وقوف عربات نقل الأشخاص أو نقل البضائع في الطريق العام و التي في شأنها إذن تسليم أو تزويد مسبق.

5- إشغال الطريق العام عند إقامة حضائر البناء

6- أشغال تحت الطريق العام

7 - الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإشهارية ذات الصبغة التجارية والعلامات والستائر والعارضات واللافتات المثبتة أو البارزة أو المنزلة أو المعلقة بالطريق العام وعلى واجهات المحلات المعدة للتجارة والصناعة والمهن المختلفة كما يتعهد بعدم إدخال أي تعديل على التعريفات سواء بالترفيغ أو التخفيض أو الزيادة أو الحذف أو التعويض، وبتطبيق التشريع والتراتبين النافذة أو التي يتم إستصدارها أثناء تنفيذ عقد الزمة. وتعد تعريفية المعاليم الموظفة وثيقة من ملاحق كراس الشروط.

الفصل 26 : يعد كل ترفيع من قبل صاحب الزمة في التعريفات والمعاليم المرخص له في استخلاصها

دون موافقة الجهة المانحة للزمة أو عدم تمكين التجار المنتصبيين والمتجولين من وصولات مؤشر عليها من قبل القابض محتسب البلدية وفقا لأحكام الفصل 34 من هذا الكراس تتضمن المبالغ المدفوعة من قبلهم ، خطأ فادحا يستوجب معه فسخ العقد.

ويكون مانح الزمة ملزما بمراقبة احترام هذا الإجراء.

يمكن لكل متضرر في صورة عدم احترام صاحب الزمة لالتزاماته الواردة بهذا الفصل أن

يودع عريضة بمكتب الضبط الخاص بإدارة بلدية نفطة مقابل وصل استلام ، وتكون هذه الأخيرة ملزمة بالتحري فيها وإجابة العارض كتابيا في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ تضمين العريضة بمكتب الضبط.

العنوان السادس: شروط الاستغلال وأشغال البناء والصيانة والتجديد

الفصل 27: يتعين في خصوص كل عملية بناء وصيانة وتجديد داخل السوق أو في محيطه حصول

صاحب الزمة على ترخيص مكتوب من الجهة المانحة للزمة ، واحترام التشريع المتعلق بالمؤسسات المفتوحة للعموم وخاصة التراتيب العمرانية وشروط الصحة والبيئة والسلامة المعمول بها في هذا المجال.

ولا يترتب عن عمليات البناء والصيانة والتجديد أي تعويض لفائدة صاحب الزمة.

الفصل 28 : يتعين على صاحب الزمة القيام بأشغال صيانة كل البناءات والمعدات والتجهيزات

المخصصة لحسن استغلال السوق وسلامة المستعملين ، ويتم إصلاحها من قبله وعلى حسابه.

وتتعلق الأشغال المعنوية خاصة بـ :

- رسم المواقع.
 - صيانة وحسن استغلال التجهيزات المتعلقة بالتصرف في الفضلات وتصريف المياه المستعملة.
 - صيانة معدات الإضاءة والسلامة بالسوق وبمحيطه.
 - صيانة معدات التهوية والحماية من الحرائق طبقا للتشريع الجاري به العمل.
 - وضع اللافتات وإتجاهات السير داخل السوق.
 - تطبيق قواعد النظافة بالسوق وبالمناطق المحيطة به.
 - إستبدال كل القطع المعطبة بالتجهيزات المتعلقة بالسلامة والحراسة والإضاءة.
 - توفير نقاط للمياه بالعدد و الضغط الكافيين.
- الفصل 29:** في صورة عدم احترام المستلزم لمقتضيات الفصل 28 ، يمكن للجهة المانحة للزمة بعد التنبيه على صاحب الزمة بضرورة تدارك الإخلالات ومنحه أجلا معقولا يتناسب مع طبيعة التدخل المطلوب، القيام بتلك الأعمال بنفسها أو بواسطة من تعينه خصيصا لذلك على نفقة صاحب الزمة.
- وفي صورة امتناع صاحب الزمة من تأدية النفقات المترتبة عن عملية الإصلاح والصيانة يتم اقتطاعها آليا من مبلغ الضمان النهائي المؤمن لدى القابض محتسب الجماعة المحلية.
- الفصل 30:** يعد عدم تنظيف السوق من قبل صاحب الزمة خطأ فادحا يستوجب معه فسخ العقد .
- إلا أنه يمكن لصاحب الزمة إبرام اتفاقية مع مانح الزمة يقوم بمقتضاها هذا الأخير بعملية التنظيف بمقابل مالي يتم احتسابه وفقا للتكلفة الحقيقية وبهامش ربح يتم الاتفاق عليه بين الطرفين ، وتخضع الاتفاقية المذكورة وجوبا لمصادقة سلطة الاشراف.

الفصل 31: يتعهد صاحب الزمة بتجديد التجهيزات التي أصبحت غير صالحة للاستعمال والقيام بأشغال الصيانة والتعهد التي تشير بها مصالح المراقبة الصحية وكل امتناع عن ذلك يعد خطأ فادحا موجبا للفسخ.

- الفصل 32:** تتولى الجهة المانحة للزمة سن نظام داخلي يضبط خاصة شروط الدخول والجولان داخل السوق وصيانة التجهيزات والمعدات والخدمات العامة والخاصة به.
- الفصل 33:** يتعين على صاحب الزمة مراقبة الأعوان المباشرين داخل السوق ومتداولي المنتجات الغذائية ، ويجب عليه ضمان احترامهم للتراتبية الصحية خاصة من حيث:
- سلامة الأجسام ونظافتها.
 - إرتداء زي نظيف خاص بالعمل.
 - عدم تلويث المنتجات الغذائية عند تداولها.

العنوان السابع: إنجاز الحسابات

- الفصل 34:** يتعين على صاحب الزمة:
- استعمال كنفشات الفواتير ووصولات البيع ووصولات الانتصاب ووصولات البيع بالتجوال ذات قسائم مؤشر عليها من قبل الجهة المانحة للزمة ومسلمة من قبل محاسبها ، ويمنع منعاً باتاً استعمال أية دفاتر أخرى.
 - الاستظهار بكنفشات الفواتير ووصولات البيع ووصولات الانتصاب ووصولات البيع بالتجوال عند كل طلب من طرف أعوان الجهة المانحة للزمة أو الجهة المالكة للسوق أو أعوان الدولة المؤهلين لذلك.
 - الحصول على موافقة الجهة المانحة للزمة في صورة استعمال الفوترة الإعلامية التي تحتفظ بحقوقها في الحصول على المعطيات الضرورية عند أي طلب.
- الفصل 35:** (خاص بأسواق الجملة)
- الفصل 36:** يتعين على صاحب الزمة :
- تقديم الموازنة الختامية المنجزة والمؤيدات المالية الخاصة بكل المصاريف (التشغيل - التسير - الصيانة - أعباء الإستثمار.....) طبقا للقوانين المعمول بها للجهة المانحة للزمة في أجل 3 أشهر من نهاية كل سنة.

- تأمين الفارق بين الضمان النهائي للسنة الأولى والضمان النهائي للسنة الثانية إذا اقتضى عقد الاستلزام نسبة زيادة سنوية تضاف عند بداية كل سنة طيلة مدة التعاقد.
- إعداد حسابات الإستغلال للأنشطة والخدمات المنجزة بالسوق ، ويستعمل للغرض مفهوم حساب الإستغلال حسبما وقع تعريفه بالنظام المحاسبي العام المنطبق على المؤسسات الخاصة الذي يتضمن:

- في باب الإعتمادات: موارد الخدمات الراجعة لصاحب اللزمة.

- في باب الدين: المصاريف الخاصة بالإستغلال والأشغال.

- فارق حساب الإستغلال: يظهر إما فائض إستغلال أو نقص إستغلال.

الفصل 37: المانح اللزمة الحق في مراقبة المعلومات والمعطيات المقدمة بالتقرير السنوي وحسابات الإستغلال المشار إليها أعلاه.

ولهذا الغرض، يمكن لمانح اللزمة طلب المعطيات والوثائق الضرورية الخاصة بالمحاسبة والتحقق فيها.

الفصل 38: يتعين على مانح اللزمة التثبت من إستغلال السوق طبقا لمقتضيات اللزمة وفقا للتشريع والتراتب الجاري بها العمل في هذا المجال.

العنوان الثامن: المسؤولية والتأمين

الفصل 39: تحمل على صاحب اللزمة التعهدات التالية:

1/ بالنسبة للبنىات والتجهيزات:

يتعين على صاحب اللزمة إبرام عقد تأمين لضمان مسؤوليته المدنية ضدّ الأخطار الناجمة عن الأشغال التي ينجزها وعن إستغلال البنىات والتجهيزات المذكورة وعقد تأمين للمنشأة موضوع اللزمة وفقا للتشريع الجاري به العمل.

2/ بالنسبة للإستغلال:

يتحمل صاحب اللزمة مسؤولية كل الأضرار المنجزة عن الاستغلال ، ولا تتحمل الجهة المانحة للزمة إلا الأضرار المتأتية عن فعلها الشخصي.

الفصل 40: توضع جميع عقود التأمين ووصولات أخلاص الأقساط المتعلقة بها على ذمة مانح اللزمة ويعتبر عدم قيام صاحب اللزمة بهذا الإجراء خطأ فادحا يستوجب معه فسخ العقد وحجز مبلغ الضمان، ولا يمكن لصاحب اللزمة ادخال تعديلات أو فسخ عقود التأمين دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة لمانح اللزمة.

العنوان التاسع:

الضمانات - الفسخ - النزاعات

الفصل 41: يلتزم صاحب اللزمة في أجل 72 ساعة من تاريخ الإعلان على نتيجة طلب العروض بإيداع مبلغ يساوي (4/1) قيمة المبلغ النهائي للعرض المالي بعنوان ضمان نهائي وتأمين قيمة تسجيل عقد اللزمة لدى قابض الجهة المانحة للزمة دون أن يترتب له حق في المطالبة بفائض قانوني عند استرجاعه للمبالغ المودعة.

ويكون قابض المالية محتسب مانح اللزمة ملزما بإرجاع المبلغ المؤمن لديه بعنوان قيمة تسجيل العقد بمجرد اتصاله من مانح اللزمة بما يفيد تسجيل العقد.

الفصل 42: يمكن لمانح اللزمة في صورة امتناع صاحب اللزمة عن اتمام إجراءات تسجيل العقد في الأجل المحددة بالفصل 3 من القانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993 المتعلق بإصدار مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي اتمام إجراءات التسجيل من تلقاء نفسه بالإعتماد على المبلغ المؤمن لدى قابض المالية محتسب مانح اللزمة بعنوان ضمان التسجيل ولا يمكن لصاحب اللزمة في هذه الحالة المطالبة باسترجاع المبلغ المؤمن بهذا العنوان.

وإذا تلدد صاحب اللزمة في دفع قيمة الضمان النهائي وتأمين قيمة تسجيل العقد في الأجل المحدد أعلاه، يمكن لمانح اللزمة حجز الضمان الوقتي واسناد اللزمة للمترشح الذي تقدم بثاني أعلى عرض مالي أو الإعلان عن طلب عروض جديد والمطالبة بغرم الضرر الناجم عن المماطلة.

الفصل 43: يبقى الضمان النهائي مخصصا لضمان حسن تنفيذ اللزمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالبا به من مبالغ بعنوان عقد اللزمة ، ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدة اللزمة وبإذن من الجهة المانحة.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال استعمال الضمان النهائي المودع لدى القابض لخلاص الأقساط إلا في صورة امتناع المستلزم عن الوفاء بالتزاماته المالية أو لتغطية نفقات وجوبية لم يقر المستلزم بتأديتها وبعد فسخ عقد اللزمة.

الفصل 44: تنتهي اللزمة بانتهاء المدة المتفق عليها بعقد اللزمة.

الفصل 45: قد تنتهي اللزمة قبل نهاية المدة المتفق عليها في العقد باتخاذ مانح اللزمة إحدى

الإجراءات التالية :

أ/- فسخ العقد : عند إخلال صاحب اللزمة بأحد التزاماته التعاقدية الجوهرية أو بمقتضيات كراس الشروط أو بالالتزامات الواردة بوثائق اللزمة وفي كل الصور الواردة بالتشريع الجاري به العمل.

ويعد من قبيل الإخلال الجوهري :

- التلدد المتكرر في دفع أقساط اللزمة.
- ارتكاب مخالفة خطيرة لتراتب حفظ الصحة والبيئة.
- الإضرار بالبناءات أو المنشآت أو المعدات موضوع اللزمة.
- إحالة اللزمة باي صيغة كانت دون موافقة مانح اللزمة.
- استعمال كمنشات فواتير ووصلات بيع غير مؤشر عليها من قبل الجهة المانحة للزمة وغير مسلمة من قبل المحاسب المختص.
- استخلاص مبالغ غير مرخص له في استخلاصها.
- الترفيع في المعاليم المستخلصة دون ترخيص مسبق من مانح اللزمة.
- الامتناع عن تمكين التجار المنتصبيين والمتجولين من وصلات الخلاص تتضمن المبالغ الفعلية التي تم استخلاصها.
- عدم تنظيف السوق.
- عدم تعليق المعاليم المستوجبة بمدخل الأسواق.
- عدم إيداع عقود التأمين لدى مانح اللزمة أو الامتناع عن دفع الأقساط المستوجبة بهذا العنوان.

ويترتب عن فسخ العقد إسقاط حقوق صاحب اللزمة ولا يمنع فسخ العقد وإسقاط الحق مانح اللزمة من المطالبة بجبر الضرر الذي لحق به.

ب/- إسترجاع اللزمة : بقطع النظر عن الإستثمارات الغير مهتلفة شريطة إعلام صاحب اللزمة بذلك بواسطة مكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ شهرا على الأقل قبل التاريخ المحدد للإسترجاع ، وذلك في الحالات التالية : - مخالفة مقتضيات كراس الشروط .

- مخالفة أحكام عقد اللزمة.

- تعاطي صاحب اللزمة مهنة وسيط داخل السوق.

- إفلاس صاحب اللزمة.

- التأخير في الخلاص.

وعند فسخ العقد ، يحل مانح اللزمة محل صاحب اللزمة إلى حين إعادة إسناد لزمة إستغلال السوق إلى شخص طبيعي أو معنوي آخر.

ج/- بوفاة صاحب اللزمة إن كان شخصا طبيعيا ، إلا إذا رأى مانح اللزمة إحالتها في المدة المتبقية لأحد الورثة عند حصول إتفاق بينهم وبعد مصادقة السلطة الادارية المختصة على ذلك.

الفصل 46: تختص المحاكم العدلية بالنظر في جميع النزاعات التي قد تنشأ بين المتعاقدين، خاصة

في ما يتعلق بتنفيذ عقد اللزمة.

الفصل 47: لا يمكن حذف أو تغيير أو تنقيح أو تعديل الفصول : 9-10-11-12-13-14-15-18-19-

20-21-24-25-26-27-28-29-30-31-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45. إلا أن ذلك

لا يمنع من إعادة ترتيبها.

مانح اللزمة
رئيس البلدية

صاحب اللزمة

ملحق كراس الشروط
تعريفه المعاليم المرخص فيها والمستوجبة على السوق الأسبوعية واليومية
والظرفية بنقطة لسنة 2022

تبعاً للأمر عدد 805 المؤرخ في 13 جوان 2016 و المتعلق بضبط المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها و القرار البلدي الصادر في الغرض بتاريخ 2016/08/05 و المصادق عليه بتاريخ 2016/10/24.

المعاليم	التعريف
III - المعاليم الواجبة داخل الأسواق 1- المعلوم العام للوقوف بالأسواق اليومية والأسبوعية والظرفية 3- المعلوم الخاص للوقوف 5 - المعلوم على الدلالة : بالنسبة للأسماء بأنواعها ومنتجات البحر الأخرى بالنسبة للمنتجات الأخرى 6 - المعلوم على الوزن والكيل العموميين - الوزن - الكيل 7 - معلوم البيع بالتجول داخل الأسواق 8- معلوم الإيواء والحراسة: - أماكن غير مهيأة: *السلع والبضائع *العربات أماكن مهيأة: *السلع والبضائع *العربات	0.150 د عن المتر المربع في اليوم يضبط بمقتضى قرار من الجماعة المحلية المعنية 7000 للشاحنة الثقيلة 3500 للشاحنة الخفيفة % 1 من ثمن البتة التي يعقبها بيع حتى ولو تمت بدون مشاركة دلال % 2 من ثمن البتة التي يعقبها بيع حتى ولو تمت بدون مشاركة دلال 0,120 د عن القنطار الواحد والوزنة 0,120 د عن الهكتولتر الواحد والعملية الواحدة 0,200 د عن الهكتولتر الواحد والعملية الواحدة بالنسبة للزيت 0,200 د عن البائع الواحد في اليوم 0,100 د عن المتر المربع 0,100 د عن العربة المجرورة باليد 0,200 د عن العربة التي تجرها الدواب 0,500 د عن العربة ذات محرك 0,200 د عن المتر المربع 5.000 د عن العربة في اليوم أو الجزء من اليوم بالنسبة للعربات التي تفوق حمولتها النافعة 3,5 طن 1,000 د عن العربة بالنسبة إلى العربات الأخرى في اليوم أو الجزء من اليوم

كما بين السيد رئيس البلدية وأن التعديل الذي تم إدخاله يهتم المعلوم الخاص للوقوف داخل السوق بالنسبة لوسائل النقل حسب البيانات التالية :

وسيلة النقل	المبلغ القديم	المبلغ الجديد
الشاحنات الثقيلة	3.000 د	7.000 د
الشاحنات الخفيفة	1.500 د	3.500 د

وقد وافق المجلس البلدي بالإجماع على ما جاء بكراس الشروط والملحق الخاص بها وفوض للسيد رئيس البلدية إتمام الإجراءات اللازمة في الغرض.

❖ تحديد السعر الافتتاحي لبثة السوق الأسبوعية والطرفية لسنة 2021 :

تلى السيد رئيس البلدية مبلغ لزمة السوق المذكورة للثلاث سنوات الأخيرة والمعدل الخاص بها والمبينة وفق الجدول التالي :

السنة	2019	2020	2021	المعدل الإجمالي
لزمة السوق	35.000 د + 2.000	48.000 د + 2.000	43.000 د + 2.000	42.000 د + 2.000
	معلوم التنظيف	معلوم التنظيف	معلوم التنظيف	معلوم التنظيف

وبعد التشاور وافق المجلس البلدي بالإجماع على المعلوم المقترح وقدره 42.000 د كسعر افتتاحي إضافة لتقليل مبلغ 2.000 د بعنوان معلوم التنظيف للسوق وفوض للسيد رئيس البلدية إتمام الإجراءات اللازمة في الغرض.

♦ كما تم النظر في النقاط التالية :

- النظر في طلب تقدم به السيد محمد الغريبي والحاصل على موافقة بالتسويق لفاندته في الحديقة العمومية بمدخل المدينة قبالة محطة عجيل والخاص بمراجعة مدة عقد الكراء لتصبح 5 سنوات عوضا عن سنة واحدة قابلة للتجديد مع تغيير تاريخ مفعول العقد وإعطائه مدة إمهال للقيام بالصيانة والتهئية الضرورية. وبعد الإستماع لرأي الإدارة والمتمثل في الإبقاء على مدة العقد سنة قابلة للتجديد تمت الموافقة بالإجماع على ما جاء بمقترح الإدارة.
- طلب تقدم به السيدة ريم الكارك والمتسوعة للعقار المعروف مقهى الفردوس بخصوص تغيير مدة العقد من سنة قابلة للتجديد الى 5 سنوات وبعد الإستماع لرأي الإدارة البلدية والمتمثل في الإبقاء على مدة العقد سنة قابلة للتجديد تمت الموافقة بالإجماع على الإبقاء على المدة المحددة في العقد السابق دون تغيير أي (سنة واحدة قابلة للتجديد).

II النظر في المصادقة على القائمة النهائية للمرشحين للحصول على مقاسم سكنية بتقسيمي "السلام" و "العيون" :
حيث فتح باب النقاش والتشاور بين السادة الأعضاء لإتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن، وقد تمحورت التدخلات في النقاط التالية :

- إعتبار قائمة الغير مطعون فيهم كقائمة نهائية (حوالي 200 مترشح) :
- العمل على مراسلة المطعون فيهم (حوالي 200 مترشح) بخصوص تقديم شهادة في الوضعية العقارية مسلمة من السيد قابض المالية بنفطة وذلك لرفع كلّ إلتباس حول ملكية المترشح من عدمه.
- الإنتظار وعدم التسرع بخصوص إنزال القائمة النهائية للمتقنين بأراضي سكنية بكلّ من تقسيمي "السلام" و "العيون". وربطها بقائمة المرشحين للحصول على وعود بيع بالأراضي الجديدة (56 هكتار) وهو ما يتطلب عقد جلسات ماراطونية حسب رزنامة محددة للنظر في المطالب الجديدة مع الإستعانة بالعمد وإدارة الشؤون الإجتماعية وكلّ من يرى المجلس فائدة في إشراكه لإرساء مزيد من الشفافية والمصادقية حول عملية الفرز في إطار ضيق يراعي خصوصية المعطيات والأشخاص.
- إعداد قوائم في أصحاب المطالب الجديدة مرتبة حسب العمدات لتسهيل عملية الفرز والتدقيق.
- مراسلة السيد المعتمد بصفة رسمية لتمكين العمدة من القوائم كلّ حسب عمدته لإبداء الرأي بشكل سري للغاية داخل حرمة الإدارة البلدية.

- مع التأكيد على ضرورة الشروع في هذه العملية بداية من يوم 27 سبتمبر 2021.

وقد تم الإتفاق من طرف الحاضرين على ما جاء بهذه المقترحات.

وفي الأخير شكر السيد رئيس البلدية الحضور على ما أبدوه من إستعداد للعمل من أجل الصالح العام ودعم التنمية بمدينة نفطة.

وختمت الجلسة على الساعة التاسعة ليلا من نفس اليوم والتاريخ المذكورين .

نفطة في : 27 سبتمبر 2021

رئيس البلدية

مراد الأسود

